أنباء مصرية

السيسي لملك البحرين: أمن الخليج جزء لا يتجزأ من أمن مصر القومي

الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي مستقبلا العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى آل خليفة بقصر الاتحادية مساء امس

القاهرة ـ أ.ش.أ: أشاد الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين بما تشهده مصر من نهضة تنموية رائدة حققت إنجازات نوعية في مختلف القطاعات بقيادة الرئيس عبدالفتاح السيسي، معربا عن تقديره لمواقف مصر الثابتة والداعمة على الدوام وإسهاماتها البارزة على امتداد عقود طويلة في دعم مسيرة النهضة والتنمية في البحرين، مثمنا الدور التاريخي الريادي لمصر في حماية الأمن القومي العربي والدفاع عن القضايا والمصالح العربية وتعزيز أسس السلام والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

جاء ذلك خلال جلسة المباحثات التي عقدها الرئيس عبدالفتاح السيسي بقصر الاتحادية مساء امس مع الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.

وصرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية السفير بسام راضي بأن الرئيس السيسي رحب بالملك حمد بن عيسى في بلده الثاني مصر، مؤكدا المكانة العزيزة التي تحظى بها دولة البحرين الشقيقة لدى الشعب المصري، وما تمثله العلاقات المصرية ـ البحرينية من نموذج للتعاون الاستراتيجي بين الأشقاء العرب، فضلا عن الحرص على مواصلة الارتقاء بأطر التعاون المشترك مع البحرين في شتى المجالات.

من جانبه، أعرب ملك البحرين عن اعتزازه بالعلاقات الوثيقة التي تجمع بين الدولتين الشقيقتين، مؤكدا حرص البحرين على الاستمرار في تطوير وتعزيز آليات التعاون الثنائي في مختلف المجالات، بما يحقق المصالح المشتركة للشعبين اللذين تربطهما علاقات المودة والأخوة.

وأوضح المتحدث الرسمي أن المباحثات بين الجانبين تناولت استعراض آخر تطورات الأوضاع الإقليمية، حيث شدد الرئيس السيسي في هذا الإطار على موقف مصر الثابت تجاه أمن منطقة الخليج العربي باعتباره جزءا لا يتجزأ من أمن مصر القومي.

كما تم التطرق إلى عدد من الأزمات التي تمر بها بعض الدول العربية، بالإضافة إلى جهود مكافحة الإرهاب والفكر المتطرف ومواجهة التدخلات الخارجية، حيث تم التوافق حول دعم جهود التوصل إلى حلول سياسية لمختلف الأزمات التي تعاني منها المنطقة.

وفي هذا السياق، أشاد الجانبان بالاتفاق بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي، برعاية كريمة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، وكذلك لدعم حكومة الإمارات، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حيث يعتبر الاتفاق خطوة محورية في مسار حل الأزمة اليمنية، ويعزز من وحدة اليمن الشقيق.

تحليل إخباري

هل تنجح الحكومة في تطبيق الحد الأدنى للأجور؟

أحمد سليمان

ظهرت قضية التفاوت في الأجور خلال العقود الأربع الماضية، بفعل انفصال قمة الأجر عن القيمة الشرائية في الأسواق، مما تطلب حلولا جذرية استنادا لتوظيف الدولة السليم لمواردها، بغية ضمان توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية بما يتماشى مع التغييرات التي تطرأ على اسعار السلع الأساسية.

وهو الأمر الذي أنجزته حكومة المهندس مصطفى مدبولي مؤخرا، حين أصدرت قرارا في يوليو الماضي برفع الحد الأدنى لمجمل أجر الدرجات الوظيفية بالدولة، والبالغ عددهم حوالي 5,2 ملايين، وفقا لتصريحات سابقة لوزيرة التخطيط، والمتابعة والإصلاح الاداري.

ورغم إيجاد الآليات التي تحقق التوزيع العادل لثمار النمو، جراء الإصلاح الاقتصادي، منذ ثلاث سنوات بالتمام، الا أن المشكلة لاتزال تحتل مركزا متقدما من الحوار من حيث كيفية تطبيق وحساب الحوافز التكميلية والاستقطاعات من الضرائب الى آخره، كما أن مكونات الدخل للعاملين بالجهاز الإداري للدولة تتراوح في حسابها بين أجور ثابتة ومتغيره، فوفقا للقرار فإن الزيادة تبدأ من 2000 جنيه شهريا (بدلا من 1200 جنيه) انتهاء بمبلغ 7000 جنيه للدرجات العليا.

فتعددت الآراء بهذا الشأن بين من يرى ضرورة لهذه الزيادة التي ستكلف خزينة الدولة 30,5 مليار جنيه، فالعاملون في القطاع العام من الطبقات المتوسطة ذوي الاجر المتدني هم الأشد تأثرا من عملية الإصلاح الاقتصادي، بينما يرى آخرون أن زيادة الأجر قد تؤدي الى انخفاض الإنتاج، مما يجعل ارتفاع الأجور سببا في تقليص القدرة التنافسية للقطاع العام مقابل القطاع الخاص رغم أن العلماء قد اتفقوا على معايير يتم بناء عليها تحديد الحد الأدنى للأجور وهي:

1 ـ تكاليف المعيشة والتغيرات فيها.

2 ـ المستوى العام للأجور في الدولة وفقا لدرجات الوظائف وواجباتها.

3 ـ الاحتياجات الأساسية للعامل وأسرته.

4 ـ تمويل واستفادة العامل من برامج الحماية الاجتماعية.

نخلص من هذا القرار إن تم تطبيقه بالكامل وفقا للضوابط التي وضعتها وزارة المالية وشدد مؤخرا على تنفيذها الرئيس عبدالفتاح السيسي من الشهر الجاري بأثر رجعي من يوليو على العاملين المخاطبين وغير المخاطبين بقانون الخدمة والمدنية، أنه إن كان دفع عجلة الإنتاج وتطويره هو بداية عجلة التنمية التي يتحقق معها أجر مناسب لكل عامل في موقعه، فإن قرار الحكومة ومتابعة تنفيذه سيؤدي الى تحقيق العدالة الاجتماعية بين العاملين في الدولة على أساس ربط العمل والإنتاج بالدخل تارة، وحماية الطبقات الأكثر تأثرا بالمتغيرات السعرية للسلع تارة ثانية بغية تعزيز عمليات الشراء بعيدا عن منطق الغلاء الذي يقود الى الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار.

شكري: الاتفاق حول ملء وتشغيل سد النهضة خلال شهرين

القاهرة ـ خديجة حمودة

صرح سامح شكري وزير الخارجية ـ في أعقاب الاجتماعات التي عقدت في واشنطن حول سد النهضة الأثيوبي برعاية أميركية مقدرة وبمشاركة رئيس البنك الدولي ـ بأن الاجتماعات قد أسفرت عن نتائج إيجابية من شأنها أن تضبط مسار المفاوضات وتضع له جدولا زمنيا واضحا ومحددا.

وأضاف شكري أنه تقرر عقد 4 اجتماعات عاجلة للدول الثلاث على مستوى وزراء الموارد المائية وبمشاركة ممثلي الولايات المتحدة والبنك الدولي تنتهي بالتوصل إلى اتفاق حول ملء وتشغيل سد النهضة خلال شهرين بحلول 15 يناير 2020، على أن يتخلل هذه الاجتماعات لقاءين في واشنطن بدعوة من وزير الخزانة الأميركي ستيفن منوشين لتقييم التقدم المحرز في هذه المفاوضات.

وأعرب وزير الخارجية عن تقدير الرئيس عبدالفتاح السيسي العميق لرعاية الرئيس الأميركي دونالد ترامب لهذه المفاوضات واستقباله للوزراء الثلاثة والدور البناء والمحوري الذي يضطلع به الرئيس ترامب والولايات المتحدة، وبما يعكس عمق العلاقات الاستراتيجية التي تربط بين مصر والولايات المتحدة، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في التوصل لاتفاق حول ملء وتشغيل سد النهضة وبما يعزز من تحقيق الاستقرار والتنمية في منطقة الشرق الأفريقي.

وثمن وزير الخارجية، الدور البناء لوزير الخزانة الأميركي والاهتمام الذي أولاه لهذا الموضوع وترؤسه للاجتماع الذي عقد مع وزراء الدول الثلاث.

وأكد وزير الخارجية، خلال الاجتماعات المكثفة التي عقدت، أن مصر تسعى للتوصل إلى اتفاق متوازن يمكن أثيوبيا من تحقيق الغرض من سد النهضة، وهو توليد الكهرباء، دون المساس بمصالح مصر المائية وحقوقها، وأن مياه النيل هي مسألة وجودية بالنسبة لمصر.

كما أوضح وزير الخارجية أهمية الدور الذي اضطلع به الوفد الفني من قبل وزارة الخارجية ووزارة الموارد المائية والري في عقد سلسلة اجتماعات مكثفة لاطلاع دوائر الإدارة الأميركية والبنك الدولي على مجمل الموقف الفني والقانوني المصري، وبما يؤكد على عدالته في إطار التنسيق من قبل مؤسسات الدولة وما توليه من أولوية لهذا الملف الحيوي.

أنباء سورية

أعضاء في اللجنة المصغرة يطالبون بوقف قصف إدلب

المعارضة تطالب بيدرسون بالتفاوض حول «الانتقالي» بموازاة «الدستورية»

عواصم ـ وكالات: طلبت «هيئة التفاوض العليا» المعارضة السورية من المبعوث الأممي غير بيدرسون استئناف المفاوضات حول السلل الأربعة المتفق عليها في القرار الأممي 2254، خاصة تشكيل هيئة الحكم الانتقالي، بالتوازي مع عمل اللجنة الدستورية.

جاء ذلك في رسالة موجهة من رئيس الهيئة، نصر الحريري، إلى بيدرسون، بحسب موقع عنب بلدي.

وطلب الحريري في الرسالة من بيدرسون استئناف المفاوضات في موضوعات الحكم والانتخابات وسلة الإرهاب والأمن بالتوازي مع عمل اللجنة الدستورية.

واعتبر أن مزيدا من الوقت يمضي على تفاقم أكبر لمعاناة الشعب السوري في مناطق النزوح ودول اللجوء والمخيمات والمعتقلات.

وأشار الحريري إلى أن الحديث عن موضوع هيئة حكم انتقالي يأتي من أجل استثمار مخرجات اللجنة الدستورية بشكل عاجل وعملي، وعملا بالقاعدة المتفق عليها «في عدم الاتفاق على شيء حتى يتم الاتفاق على كل شيء».

ويأتي ذلك في ظل استمرار انعقاد اللجنة الدستورية المصغرة المكونة من المعارضة والنظام والمجتمع المدني في جنيف، بانتظار مخرجات الجلسة الأخيرة اليوم، والقواعد الإجرائية المتفق عليها للبدء في مناقشة أمور الدستور. ويعتبر القرار 2254 مرجعا أساسيا للعملية السياسية في سورية، وينص على تشكيل حكم انتقالي شامل وغير طائفي ثم وضع دستور جديد للبلاد وتنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية بموجب الدستور الجديد خلال 18 شهرا.

وفي الوقت الذي وجهت اتهامات الى هيئة التفاوض بأن البدء في عمل اللجنة الدستورية مخالف لقرار 2254، كونه تجاهل تشكيل هيئة حكم انتقالية وبدأ بتشكيل الدستور، أشارت الهيئة في عدة مناسبات سابقة الى أنه لا مانع لديها في مناقشة القرار 2254 بالتوازي أو بالتتالي، لوضع خارطة طريق لتطبيق القرار وفق جدول زمني.

كما أرسل الحريري رسالة أخرى إلى بيدرسون، ناشده فيها التدخل لوقف القصف الذي تتعرض له مدينة إدلب من قبل الطيران الروسي وقوات النظام، داعيا الى اجتماع عاجل لمجلس الأمن وإدانة العدوان على المدنيين واتخاذ قرار ملزم بوقف إطلاق النار.

في سياق ذي صلة، طالب مجموعة من أعضاء قائمة المجتمع المدني في اللجنة الدستورية المصغرة أمس بوقف الهجمات والغارات الروسية والسورية على محافظة ادلب ومحيطها.

واجتمع 6 من أعضاء القائمة، من أصل 15، مع المبعوث الأممي الخاص بيدرسون والمستشار الروسي للأمين العام للأمم المتحدة فيتالي نعومكين قبل بدء اجتماعات اليوم الرابع للجنة المصغرة.

وطلب أعضاء القائمة من المبعوث والمستشار الضغط على الجانبين لوقف إطلاق النار، مشيرين إلى أن استمرار العنف وتهديد أرواح المدنيين في إدلب سيؤثر على أعمال اللجنة، حسبما نقل موقع «عنب بلدي» عن مصادر مطلعة من اللجنة الدستورية.

وذكرت مصادر لـ «عنب بلدي» أن الاجتماعات تواجه مماطلة من قبل قائمة حكومة دمشق، التي استمرت خلال اجتماعات الأيام الماضية في تجاهل الحديث عن الدستور والاستمرار في إدانة «الاحتلال التركي»، ومحاربة «الإرهاب»، وتحية «الجيش العربي السوري».

صورة تداولها ناشطون لحافلة «مبيت» تابعة للجيش بعد تعرضها لتفجير في ضاحية قدسيا بريف دمشق (انترنت)

تركيا تعلن ضبط نجل البغدادي: أرملته كشفت «الكثير من المعلومات» عن داعش

عواصم ـ وكالات: أعلن الرئيس التركي رجب طيب اردوغان أمس ضبط نجل زعيم داعش السابق ابوبكر البغدادي الى جانب اسرته الموقوفة في تركيا. وقال اردوغان في مؤتمر صحافي بمطار أنقرة قبيل التوجه الى هنغاريا في زيارة رسمية «ضبطنا الى جانب أرملة البغدادي نجله الذي تم التأكد من حمضه النووي وهذا امر مهم بالنسبة لنا».

واضاف «نعمل على نقل افراد اسرة البغدادي الذين ألقينا القبض عليهم الى مراكز الترحيل وسيبقون هناك بانتظار قرارات وزارة العدل».

واوضح ان السلطات التركية منعت 76 ألف شخص ينتمون لتنظيم (داعش) من دخول الاراضي التركية وترحيل 7550 الى بلدانهم في حين يقبع حاليا 1149 عنصرا في السجون التركية.

وفي السياق، أفاد مسؤول تركي ان ارملة البغدادي كشفت عن «الكثير من المعلومات» عن عمل التنظيم بعد القبض عليها. وذكر المسؤول ان الارملة قالت ان اسمها رانية محمود ولكن اسمها الحقيقي هو اسماء فوزي محمد القبيسي. وتردد أنها الزوجة الأولى للبغدادي الذي قتل في عملية نفذتها القوات الأميركية الخاصة في سورية الشهر الماضي.

واعتقلت هذه المرأة في الثاني من يونيو 2018 في محافظة هطتاي قرب الحدود السورية إضافة إلى عشرة أشخاص آخرين، من بينهم ابنته التي قيل ان اسمها ليلى جبير.

وذكر المسؤول ان علاقة المرأتين بالبغدادي تأكدت باستخدام عينات حمض نووي ريبي (دي ان ايه) للبغدادي قدمتها السلطات العراقية. واضاف «لقد اكتشفنا هوية زوجته الحقيقية بسرعة كبيرة. وقد تبرعت بالكثير من المعلومات عن البغدادي وطريقة عمل تنظيم داعش».

الادعاء الفرنسي يسقط تهمة «التواطؤ» في جرائم ضد الإنسانية عن «لافارج»

باريس ـ د.ب.أ: أعلن ممثلو الادعاء أمس أن محكمة الاستئناف في باريس أسقطت تهمة التواطؤ في جرائم ضد الإنسانية عن شركة الأسمنت الفرنسية لافارج فيما يتعلق بعملياتها في سورية. لكن الشركة لا تزال قيد الفحص الرسمي في تهم أخرى، بما في ذلك تعريض الأرواح للخطر وتمويل تنظيمات إرهابية. واعترفت الشركة الأم السويسرية لافارج هولسيم في عام 2017 بأن موظفي لافارج دفعوا أموالا لوسطاء لإبرام اتفاقات مع جماعات مسلحة تنشط حول مصنع الشركة في شمال سورية في عامي 2013 و2014.

وكان تنظيم داعش وجماعات إسلامية متطرفة مرتبطة به وكذلك القوى الكردية اليسارية جميعها كانت تنشط بالمنطقة في تلك الفترة. ولاقى القرار الذي اتخذ العام الماضي بوضع الشركة قيد التحقيق الرسمي بتهمة التواطؤ في جرائم ضد الإنسانية ترحيبا من جانب منظمتين غير حكوميتين في القضية.

وكانت منظمتا «شيربا» و«المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان» قد اتهمتا لافارج بتمويل داعش، وبالتالي بالتواطؤ في جرائم التنظيم.

وتم بالفعل إخضاع العديد من المسؤولين التنفيذيين السابقين الذين غادروا الشركة للتحقيق في فرنسا في إطار القضية.